

شهدت الأنظمة الدستورية الحديثة خاصة منها في فرنسا، المغرب و الجزائر تطورا هاما في مجال الرقابة على دستورية القوانين التي تعتبر الضامن الأساسي لحماية الحقوق والحريات الفردية المقررة دستوريا. الأمر الذي دفع الكثير من الفقهاء إلى ضرورة البحث عن آليات تمكن القضاء من بسط رقابته على القوانين المعيبة بعدم الدستورية بالإضافة إلى منح الأفراد حق اللجوء إلى القضاء من أجل الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم المكفولة دستوريا، وذلك عن طريق منحهم حق تقديم دفع بعدم دستورية أي نص قانوني يمس بهذه الحقوق والحريات. ومنه يعتبر الدفع بعدم دستورية القوانين إحدى الآليات التي بمقتضاها يمكن لأفراد الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم المصونة دستوريا متى انتهكت بموجب نص قانوني مخالف الدستور. فقد عرفت من دستوريا والمراد تطبيقه على موضوع الدعوى الأصلية الدفع بعدم دستورية القوانين، ومن هنا تتبادر لل طرح الإشكالية التالية إلى أي مدى قيدت الشروط التي وضعتها النظم القانونية لتقديم الدفوع بعدم الدستورية